المعهد العربي للتخطيط
Arab Planning Institute

سياسات تنمية القطاع الزراعي في الدول العربية: تجربة المغرب الأخضر

إعداد

د. محمد أمين لزعر

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد المائة والخامس والستون - 2023
جميع الحقوق محفوظة © المعهد العربي للتخطيط 2023

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي المؤلف وليس عن رأي المعهد

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والإزدهار لأمتنا العربية،،،

مدير عام المعهد العربي للتخطيط

المحتويـات

مقدمة 1

1. قطاع الزراعة في المغرب: الخصائص والمميزات 3

2. إستراتيجية مخطط المغرب الأخضر 5

3. الحصيلة الإيجابية للمخطط 9

4. التحديات 15

5. خاتمة 16

المراجع 19

سياسات تنمية القطاع الزراعي في الدول العربية:
تجربة المغرب الأخضر

إعداد: د. محمد أمين لزعر

مقدمة

تعتبر الزراعة من أهم القطاعات الإنتاجية الأساسية والحيوية في العديد من الدول وذلك بالنظر إلى مجموعة من الاعتبارات التي تميزهذا القطاع والتي تجعل منه أحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فقطاع الزراعة، إضافة إلى كونه وسيلة عيش، يمثّل مصدرا مهما للمنتجات الزراعية والمواد الغذائية. كما أنه يستوعب نسبة كبيرة من اليد العاملة ويمثل المصدر الرئيسي لإعالة غالبية السكان في العديد من الدول. بالإضافة إلى ذلك، فهو يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز الأمن الغذائي وتوفير المواد الأولية والمدخلات للعديد من الصناعات والخدمات المرتبطة بها، هذا إلى جانب تحصيل موارد مالية من خلال عائد صادرات السلع الزراعية والغذائية.

ونظرا لهذه الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للزراعة فقد شجّع البنك الدولي وأوصى بتشجيع الاستثمار في هذا القطاع خاصة في البلدان النامية (البنك الدولي، 2008). كما تم تصنيفها على رأس الأولويات التنموية لتمكين الدول النامية من تحقيق أحد الأهداف الإنمائية الرئيسية للألفية، ألا وهو تخفيض نسبة الذين يعانون من الفقر والجوع إلى النصف بين عامي 1990 و2015. وقد زادت أهمية هذا القطاع لتصبح من أبرز العناصر الرئيسية التي تربطها علاقة مباشرة ببعض أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة SDGs (2015-2030)، خاصة الهدفين الأول (لا فقر) والثاني (لا جوع).

على المستوى العربي، يساهم القطاع الزراعي في توفير متطلبات الغذاء لنحو 450 مليون نسمة (5.1% سكان العالم)، والمتوقع أن يصل إلى نحو 500 مليون في عام 2030. كما يعتبر مصدرا رئيسيا للدخل للسكان الريفيين والذين يمثلون نحو 40% من سكان المنطقة العربية (صندوق النقد العربي، 2021). ونظرا لأهمية هذا القطاع، فقد أخذ مكانة مهمة في الخطط التنموية وبرامج التنمية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في العديد من الدول العربية.

لكن، وبالرغم من الجهود الكبيرة التي بُذلت في هذا الإطار، إلاّ أنه مع ذلك لا زال القطاع الزراعي لم يحقق بعد ما يصبو إليه الوطن العربي. وبالفعل، يلاحظ عدم كفاية الإنتاج لتغطية الحاجيات الاستهلاكية

في المنطقة العربية، والذي يدفع إلى ارتفاع كبير للواردات وتز ايد متواصل للعجز التجاري الزراعي والذي بلغ حوالي 66 مليار دولار عام 2021. كما أن نسبة تغطية قيمة الصادرات للواردات لا تتجاوز 44%. كما يلاحظ عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي، أي الاعتماد على الموارد والإمكانات المحلية في إنتاج الاحتياجات الغذائية، خاصة على مستوى الحبوب والسكر والزيوت (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2021). بالإضافة إلى ذلك، لا زالت المنطقة العربية تجد صعوبات جمّة لتحقيق الأمن الغذائي، أي الأمن الذي يتحقق عندما تتوفر جميع الظروف لجميع أفراد المجتمع التي تمكنهم من الحصول باستمرار على الغذاء بكمية كافية وصحية ومغذية تتو افق مع احتياجاتهم واختياراتهم من أجل حياة صحية ونشطة[1].

وتعود هذه الحصيلة على مستوى القطاع الزراعي العربي إلى عدة أسباب والتي قد تختلف من بلد إلى آخر. يعود البعض منها إلى تواجد العديد من البلدان العربية في مناطق جافة أو شبه جافة أو صحراوية. كما أن عددا كبيرا منها يعتمد على الأمطار والتي أصبحت غير منتظمة مع توالي السنين خصوصا بسبب التغيرات المناخية المتطرّفة والتي أدّت إلى ارتفاع محسوس في درجات الحرارة وتعدّد سنوات الجفاف. كما يلاحظ عزوف متز ايد لليد العاملة في هذا القطاع وهجرتها نحو المدن وقطاعات إنتاجية أخرى، خصوصا الخدمات. بالإضافة إلى ذلك، يتميز قطاع الزراعة بضعف في استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة وصعوبات كبيرة يواجها من أجل الحصول على التمويل والتأمين مقارنة بقطاعات الصناعة والخدمات (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2021).

ولمواجهة هذه التحديات التي يعرفها القطاع الزراعي العربي وتحقيق الأمن الغذائي، قامت عدة دول عربية بوضع سياسات تهدف إلى تنمية القطاع الزراعي وتحسين مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويعتبر المغرب من بين هذه الدول حيث قام في عام 2018 بإطلاق استر اتيجية "مخطط المغرب الأخضر" والتي كان يتوخّى من خلالها إعطاء نقلة نوعية لهذا القطاع لتمكينه من زيادة الإنتاج وخلق فرص العمل وزيادة الصادرات. ولعل ما يميز هذه الاستر اتيجية هو المنهجية التي اعتمدت عليها في وضع هذا المخطط وكذلك التحوّلات الهيكلية التي شهدها القطاع والتي أفرزت العديد من النتائج الإيجابية.

سعيا منها للتصدّي للتحديات التي يعرفها القطاع الزراعي العربي وتحقيق الأمن الغذائي، وضعت عدة دول عربية سياسات تهدف إلى تنمية القطاع الزراعي وتحسين مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويعتبر المغرب من بين هذه الدول حيث قام في عام 2018 بإطلاق استر اتيجية "مخطط المغرب الأخضر" من أجل إعطاء نقلة نوعية لهذا القطاع لتمكينه من زيادة الإنتاج وخلق فرص العمل وزيادة الصادرات.

للإحاطة بهذا الموضوع وتسليط الضوء على هذه التجربة العربية، تستعرض هذه الورقة في البداية بعض المميزات والخصائص لقطاع الزراعة بالمغرب ومساهمته الاقتصادية والاجتماعية، لتتطرّق بعد ذلك

في المحور الثاني إلى أهم مضامين ومقتضيات الاستراتيجية الزراعية الجديدة "مخطط المغرب الأخضر". أما المحور الثالث فيستعرض حصيلة لأبرز النتائج الإيجابية لهذا المخطط ليتناول بعد ذلك، في المحور الرابع، بعض الملاحظات والانتقادات الموجّهة لهذه الاستراتيجية.

1. قطاع الزراعة في المغرب: الخصائص والمميزات

تعتبر الزراعة ذات أهمية اقتصادية واجتماعية في المغرب حيث كانت قبل عام 2008 تساهم بحوالي 13% في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي منها 4% في الصناعة الغذائية. كما كان القطاع يوظف نحو 4 مليون قروي، أي نحو 38% من إجمالي العمالة على المستوى الوطني و74% في المناطق الريفية، ويوفر حوالي 100 ألف منصب عمل في قطاع الصناعات الغذائية.

وقد تنوعت السياسات الزراعية التي اتبعها المغرب منذ استقلاله حتى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حيث تم الانتقال من سياسة تدخّل كبير للدولة في القطاع، من خلال دعم أسعار إنتاج المنتجات الاستراتيجية في إطار سياسة الاكتفاء الذاتي ودعم الإنتاج البديل للواردات، إلى سياسة أكثر ليبرالية تركّز بالخصوص على تحرير أنماط المحاصيل واستبدال دعم أسعار الإنتاج بدعم الاستثمار الزراعي. بالموازاة مع ذلك، تم اتخاذ إجراءات استراتيجية واسعة النطاق مثل سياسة السدود و إنشاء البنى التحتية المائية والزراعية (Ministère de l'Économie et des Finances, 2019).

عرفت السياسات الزراعية التي اتبعها المغرب منذ استقلاله حتى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عدة تغييرات حيث تم الانتقال من سياسة تدخّل كبير للدولة في القطاع، عبر دعم أسعار إنتاج المنتجات الاستراتيجية في إطار سياسة الاكتفاء الذاتي ودعم الإنتاج البديل للواردات، إلى سياسة أكثر ليبرالية تركّز بالخصوص على تحرير أنماط المحاصيل واستبدال دعم أسعار الإنتاج بدعم الاستثمار الزراعي.

مكنت هذه الجهود من تسجيل العديد من الإنجازات في هذا القطاع، لاسيما تنويع الإنتاج النباتي والحيواني، واستثمار المعرفة (ممارسات الزراعة والري ...) وكذلك تطوير المزايا النسبية خصوصا في قطاع الفاكهة والخضروات. ومع ذلك، بقي القطاع يعاني من مجموعة من الصعوبات والتي أعاقت فعالية النموذج السائد آنذاك للتنمية الزراعية. ومن أبرز هذه المعوقات والقيود[2]:

- ضعف على مستوى الحوكمة والمؤسسات ومركزية السياسات الزراعية وقلة الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتنظيم المهني.

- **تجزئة ملكية الحيازات الزراعية، حيث إن نحو 70% من الحيازات الفلاحية لا تتجاوز مساحتها 2 هكتار والذي يزيد من صعوبة رفع حجم الاستثمارات، والميكنة، والمواكبة التقانية، والحصول على التمويل.**
- **غياب شبه تام للتنظيمات التي تجمع المنتجين والمصنّعين والمسوّقين.**
- **الادارة التقليدية للحيازات الزراعية مع ضعف في أنظمة التأطير.**
- **هيمنة الحبوب والتي تمثل 75% من المساحات الزراعية وتساهم بحوالي 10-15% فقط من الناتج الزراعي، و5 – 10% من مناصب العمل في القطاع.**
- **معدل مرتفع لمستوى الأمية لدى عدد كبير من المزارعين، واستعمال منخفض للتقنيات والتكنولوجيا، وعدم كفاءة الري.**
- **ضعف في استعمال وسائل الإنتاج حيث بلغ، على سبيل المثال، استعمال الأسمدة (4) مرات أقل مقارنة بدولة مثل فرنسا ونسبة الميكنة (11) مرة أقل مقارنة بدولة مثل إسبانيا.**
- **هدر كبير للمياه وضعف على مستوى كفاءة الرّي، بسبب نظام السقي/الري السطحي التقليدي، وعدم كفاءة الشبكة ككل، التي تشمل الفاقد من شبكة الرّي من حيث النقل والتوزيع ومن الاستخدامات الحقلية، والتي تبلغ 45% في المغرب مقابل حوالي 30% في المتوسط في الدول العربية (صندوق النقد العربي، 2021)**
- **ضعف مساهمة البنوك في تمويل المشاريع الفلاحية حيث لم تتجاوز نسبة المزارعين المستفيدين من القروض البنكية 18%.**
- **قلّة الدعم الموجّه للمزارعين حيث لم يتجاوز 8% من مداخيلهم بينما تتراوح هذه النسبة بين 30% و70% في دول أخرى.**
- **قلة الصناعات الغذائية حيث لا تمثل سوى 25% من عدد الوحدات الصناعية وتمثل نحو ثلث إنتاج الصناعات التحويلية.**

بالإضافة إلى ذلك، يعرف قطاع الزراعة عدة إكراهات طبيعية حيث لا تتجاوز المساحات الصالحة للزراعة 13% من مجموع الأراضي. من جانب آخر، يعتبر المغرب من بين "دول الندرة المائية" (500-1000 متر^3/سنة للفرد). كما يعرف عدم انتظام للتساقطات المطرية حيث شهد المغرب 20 موسم جفاف خلال 70 سنة الأخيرة، وهذه المواسم من الجفاف - التي كانت تأتي مرة كل خمس أو ست سنوات - أصبحت الآن تشكل القاعدة ولم تعد ظرفية (وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، 2022).

في المقابل، يتوفر المغرب على عدة مؤهلات حيث يتميز بموقع جغرافي استراتيجي مهم وقرب من الأسواق الأوروبية. كما يتوفر على بنية تحتية وإمكانيات لوجستية مهمة حيث تمّ إنجاز 149 سدا كبيرا و137 سدّا صغيرا[3]، وتهيئة 13 منشأة نقل مياه يبلغ طولها حوالي 785 كلم. إضافة إلى ذلك، يتميز المغرب بوفرة وتنافسية في اليد العاملة، وإعفاء شبه كلي من الضرائب على المزارعين، بالإضافة إلى امتيازات تنافسية في بعض المنتجات كالفواكه والخضر[4].

2. إستراتيجية مخطط المغرب الأخضر

انطلاقاً من تشخيص وتقييم قطاع الزراعة بالمغرب وتحديد أهم المعوقات التي تميزه وكذلك أبرز المؤهلات خصوصا الطبيعية والبشرية، إضافة إلى دراسة وتحليل بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال التنمية الزراعية (إسبانيا، فرنسا، ...) بهدف الاستفادة من محددات نجاحها، تم إطلاق "مخطط المغرب الأخضر" في أبريل 2008 كأول استراتيجية فلاحية من نوعها يتم تنفيذها بالمغرب. وقد اعتمدت فلسفة إعداد هذا المخطط على ثلاث ركائز أساسية وهي :الفعالية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، والحفاظ على الموارد الطبيعية.

يعتبر هذا المخطط استراتيجية طموحة لجعل قطاع الزراعة محركا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المغرب. كما يهدف إلى استغلال الإمكانيات الزراعية للدولة ومضاعفة الناتج الداخلي الخام الزراعي، وخلق 1.5 مليون منصب عمل إضافي والمساهمة في القضاء على الفقروتحسين الدخل الزراعي بنسبة ضعفين إلى ثلاثة أضعاف لفائدة نحو 3 مليون قروي، إضافة إلى رفع قيمة الصادرات من 8 إلى 44 مليار درهم (1دولار= 10 دراهم) بالنسبة لأهم سلاسل الإنتاج التي يتوفرفيها المغرب على امتيازات تنافسية. وما يميز أيضا هذا المخطط هوكونه أول استراتيجية تشمل كل أقاليم الدولة حيث تم وضع ستة عشرخطة زراعية إقليمية وفقًا لإمكانيات كل منطقة من المناطق الستة عشر.

يعتبر مخطط المغرب الأخضر استراتيجية مهمة لجعل قطاع الزراعة محركا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومضاعفة الناتج الزراعي، وخلق فرص عمل جديدة والمساهمة في القضاء على الفقروتحسين الدخل الزراعي لفائدة نحو 3 مليون قروي، إضافة إلى رفع قيمة الصادرات بالنسبة لأهم سلاسل الإنتاج التي يتوفرفيها المغرب على امتيازات تنافسية.

بصفة عامة، تشمل هذه الإستراتيجية الفترة 2008-2018 وتعتمد سبعة مبادئ وأسس رئيسية ترتكز على الاستثماروالتنظيم. وفيما يلي عرض لهذه المبادئ ومضامينها.

❖ المبدأ الأول: اعتبار الزراعة أهم قاطرة للتنمية خلال 10-15 سنة

يهدف هذا المخطط إلى تطوير قطاع الزراعة ورفع مساهمته في الناتج الداخلي الخام الوطني وخلق فرص العمل وتعزيز الصادرات ومحاربة الفقر. ويبقى الهدف الأساسي هو رفع حصة الزراعة في الناتج الداخلي الخام بتحقيق ناتج إضافي سنوي يتراوح بين 70 و100 مليار درهم من خلال استثمارات جديدة تشمل حوالي 1000 مشروع بقيمة إجمالية تصل إلى 10 مليار درهم سنويا. ويتطلع المخطط إلى خلق 600 ألف فرصة عمل، ومحاربة الفقر بتحسين الدخل الفلاحي بـ 2-3 مرات لحوالي 1,5 مليون قروي، والرفع من قيمة الصادرات بـ 44-88 مليار درهم لأهم السلاسل كالحوامض والفواكه والخضروات.

❖ المبدأ الثاني: اعتماد التجميع كنموذج للتنظيم الزراعي

من بين أهم المعوقات التي يعرفها قطاع الزراعة بالمغرب، كالعديد من الدول العربية، هو التجزء الكبير للأراضي الفلاحية، إضافة إلى ضعف في التنظيم لصغار المزارعين وضعف إمكانيتهم الادارية والتقنية والمالية. ولتجاوز ذلك اعتمدت استراتيجية "مخطط المغرب الأخضر" سياسة التجميع كنموذج للتنظيم الزراعي كآلية تنظيمية مبتكرة تهدف إلى تقاسم منصف للأرباح في سلسلة القيمة الفلاحية والارتقاء بجودة المدخلات الزراعية ونقل التكنولوجيا والكفاءات. والتجميع هو عبارة عن شراكة تطوعية بين المنتجين من جهة والمصنعين والموزعين من جهة أخرى. يدمج مجموعة من المزارعين (مُجمَّعين) حول مُجمِّع (مستثمر ذاتي أو معنوي أو أي تنظيم مهني) يتوفر على إمكانيات إدارية ومالية وتقنية تجعله قادرا على تحسين الإنتاج عبر توفير مساحات إنتاجية كبيرة (من 200 إلى 2000 هكتار) تُجمِّع حولها العشرات من صغار المزارعين ذووا الأراضي الزراعية صغيرة ومتوسطة الحجم.

ومن ايجابيات سياسة التجميع هو تمكين هذه الفئة من المزارعين من تطوير إنتاجهم بفضل المدخلات والخدمات التي يقدمها المجمِّع من تأطير، وتوفير تقنيات الإنتاج العصرية، و اقتناء أو استعمال مشترك لمعدات التجهيز، وتمويل بعض الاستثمارات (حل إشكالية الحصول على القروض بالنسبة للمزارعين الصغار). أما دور الدولة فيتجلّى في توفير بنك حول مشاريع التجميع (1000 مشروع) تغطي مختلف جهات البلاد والمنتجات الزراعية. كما تخصص دعما تفضيليا خاصة للحصول على العقار والتمويل.

❖ المبدأ الثالث: ضمان تنمية الزراعة في مجموعها دون أي إقصاء

يهدف هذا المبدأ إلى التأكيد على اعتماد الزراعة للجميع وبدون أي إقصاء، وذلك عبر دعامتين أساسيتين، أولهما تخص الفلاحة العصرية/الحديثة ذات القيمة المضافة العالية والإنتاجية المرتفعة، فيما تهتم الدعامة الثانية بالفلاحة التضامنية في المناطق غير الملائمة.

- ✓ الدعامة الأولى الخاصة بالفلاحة العصرية/الحديثة : تختص بالمناطق (السقوية/المروية، والمناطق البعلية الملائمة)، والتي تمثل نحو20% من المساحة المزروعة. وهي المناطق التي تتميز باعتماد أساليب عصرية وارتفاع المردودية. حيث تدعم الدولة بواسطة "صندوق التنمية الفلاحية" تنفيذ استثمارات القطاع الخاص، مع دعم خاص لمشاريع التجميع.
- ✓ الدعامة الثانية الخاصة بالفلاحة التضامنية: تخص بالفلاحة الصغيرة (80%) المتواجدة في المناطق البعلية غير الملائمة والمناطق الهشة (الجبال والواحات والسهول والهضاب في المناطق شبه القاحلة). والتي تتميز بإنتاجها المتذبذب وتوجد بها نسب فقر مرتفعة. ويختلف الدعم حسب نوعية المشاريع كما يلي: (أنظر بعض النماذج للإعانات والدعم في الملحق).

- مشاريع التنويع والتحويل: والتي تستهدف تحويل المزارعين الأكثر هشاشة من زراعة الحبوب إلى زراعات متنوعة ذات قيمة مضافة عالية و أقل تأثرا بندرة وعدم انتظام التساقطات المطرية كالزيتون واللوز والتين. تتحمل الدولة النصيب الأكبر من الاستثمارات المتعلقة بالتشجير ومصاريف الصيانة خلال السنتين الأولى والثانية.
- مشاريع تكثيف وتطوير الإنتاج: والتي تستهدف تحسين سلاسل الإنتاج الحيوانية (خاصة الأغنام) عبر تأطير الفلاحين وتمكينهم من اكتساب التقنيات اللازمة وتحسين الإنتاج والإنتاجية. وتخص مساحة إجمالية تقدر بـ 400 ألف هكتار.
- مشاريع التنويع: وهي مشاريع صغرى للتنويع تهدف إلى خلق دخل إضافي للمزارعين الأكثر هشاشة بتنمية سريعة للمنتوجات المحلية (الزعفران، العسل، الأعشاب الطبية).

❖ المبدأ الرابع: تشجيع الاستثمار الخاص

من أهم مميزات إستراتيجية "مخطط المغرب الأخضر" هو تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع الزراعة بحوالي 10 مليار درهم سنويا. وتقدّر قيمة الاستثمارات لإنجاز مخطط المغرب الأخضر بـ147 مليار درهم (حوالي 15 مليار دولار). وقد تم منح القطاع الخاص دورا أكبر في مشاريع الدعامة الأولى (70%)، والباقي (30%) عبارة عن استثمارات للقطاع العام يتم توفيرها من قبل صندوق التنمية الفلاحية في صيغة مساعدات الاستثمار. في المقابل، تم تخصيص مساهمة أكبر للدولة في الدعامة الثانية (70-80% من الاستثمار الإجمالي)، في مقابل مساهمة القطاع الخاص في حدود 20-30%.

❖ المبدأ الخامس: اعتماد مقاربة تعاقدية

يتم إنجاز المخطط الأخضر عبر شراكة تحدد مجال التدخل والمسؤولية لكل المتدخلين المعنيين في مختلف القطاعات من أجل إنجاز المشاريع المقررة خصوصا الإدارة، ومؤسسات وزارة الفلاحة والصيد

البحري والتنمية القروية والمياه والغابات والمنتخبين المحليين والجهويين والفاعلين الاقتصاديين ومنظماتهم المهنية. وقد تم التوقيع على مجموعة من الشراكات بين الجهات والغرف الفلاحية ووزارة الفلاحة والصيد البحري بخصوص ستة عشر مخطط فلاحي جهوي. كما تم التوقيع على عقد برامج لتسعة سلاسل إنتاج.

❖ المبدأ السادس: إصلاح الإطار المؤسسي للفلاحة

تتطلب مواكبة إنجاز المخطط تطوير الإطار المؤسسي من أجل تدخل ومصاحبة أفضل للقطاع عبر الإصلاح المؤسساتي لوزارة الفلاحة والصيد البحري وخلق آليات جديدة لإنجاز هذا المخطط. وقد شمل هذا الإصلاح عدة مجالات تتعلق بالعقار (الأراضي الزراعية) والسياسة المائية والسياسة الجبائية وقنوات التسويق الوطنية والمواكبة والتتبع والتقييم، وفيما يلي توضيح لتلك الجوانب:

- الجانب العقاري: يتعلق بالإدارة الخاصة للأراضي العمومية والجماعية واعتماد شروط تساعد على التجميع وعلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإصلاحات هيكلية تخص مجالات التحفيظ/التوثيق والتسجيل والتسريع في استصدار رسوم الملكية العقارية.
- السياسة المائية: إحداث محفزات لتشجيع الاستثمار، وتطوير التدبير المفوّض للقطاع الخاص لمياه الرّي، وتعميم تقنيات السقي العصري.
- المستوى الجبائي: توجيه الجهود نحو وضع مقاربة جبائية ملائمة تأخذ في الاعتبار الخصوصيات الجهوية والاقتصادية للقطاع الزراعي.
- قنوات التسويق (على صعيد السوق الوطني): عصرنة قنوات التوزيع باللجوء إلى الأسواق التجارية الكبرى والمتاجر المتوسطة وكذلك عبر توفير ظروف أفضل للنفاذ إلى أسواق الجملة والمجازر.
- التتبع والتقييم للبرامج: إعادة هيكلة وزارة الفلاحة، حيث تم خلق آليات جديدة مختصة لإنجاز مخطط المغرب الأخضر. وقد تم خلق "وكالة التنمية الفلاحية" والذي يتمثل دورها في تنفيذ استراتيجية المخطط، ومتابعة تطور القطاع، وصياغة برنامج طويل الأمد، إلى جانب تشجيع الاستثمار الزراعي والصناعة الغذائية من خلال الإشراف التقني والدعم المالي.

❖ المبدأ السابع: جعل تنمية الزراعة تنمية مستدامة

يتوخى المخطط بالموازاة مع إنجاز هذه الأهداف الحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل تأمين زراعة مستدامة وذلك عبر عدة إجراءات أهمها:

- وضع مشاريع تصب في منحى تحسين قدرة وتأقلم القطاع الزراعي مع التغيرات المناخية في المستقبل وكذلك حماية الأراضي والتنوع البيولوجي.

- دعم استعمال أنظمة السقي/الري المقتصد للمياه.
- دعم استعمال الطاقات المتجددة في الميدان الزراعي على نطاق واسع، وخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وطاقة البيوغاز (التخمر اللاهوائي للمخلفات الصلبة والسائلة).

3. الحصيلة الإيجابية للمخطط

لابد من الإشارة أولا إلى أن المخطط مكّن من تعبئة استثمارات بقيمة 104 مليار درهم، منها 60% استثمارات القطاع الخاص الموجّه أغلبها لتجهيز الضيعات الزراعية بهدف الرّفع من مستوى إنتاجيتها (الشكل رقم 1)، و40% استثمارات تابعة للدولة والتي استهدفت، إضافة إلى مشاريع الدعامة التضامنية، تطوير البنيات التحتية خاصة تحديث أنظمة الري وتحسين كفاءة استخدام المياه في الزراعة لتحفيز المزارعين على اعتماد الري بالتنقيط وتنويع الإنتاج لصالح المحاصيل ذات القيمة المضافة العالية مثل الزيتون والتمر وأشجار الفاكهة والخضروات الأخرى (Banque Mondiale, 2022). كما شهد المخطط ارتفاعا في المساعدات المالية الممنوحة لتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي عبر صندوق التنمية الفلاحية ب 112%، حيث أن كل درهم تم منحه كمساعدة مكّن من جذب 2.85 درهم من الاستثمار.

الشكل رقم (1): الاستثمارات العمومية والخاصة في إطار مخطط المغرب الأخضر (مليون درهم)

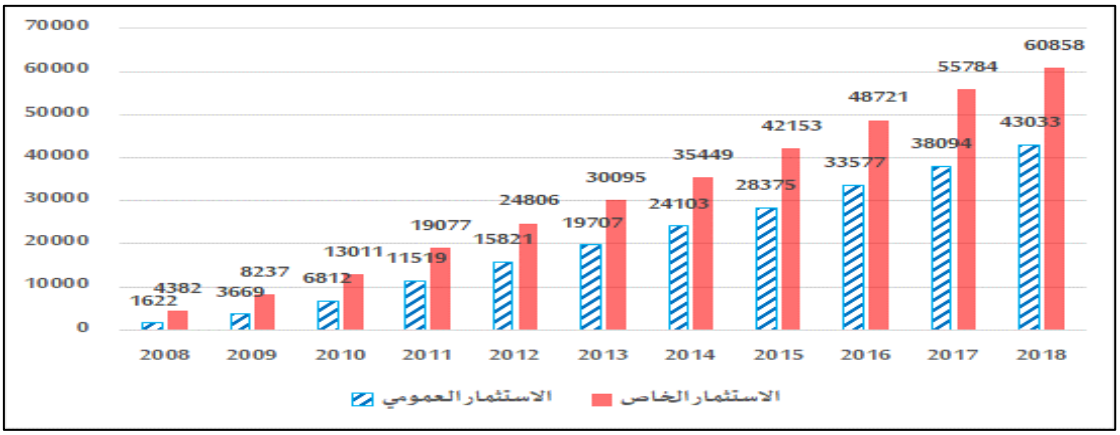

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، 2018.

فيما يخص التجميع الفلاحي، مكّن المخطّط من إنجاز 63 مشروعا غطت مختلف مناطق الدولة. وقد استفاد منها أكثر من 56 ألف مزارع، أغلبهم (80%) يستغلون مساحات زراعية تقل عن 5 هكتارات بالنسبة للسلاسل النباتية، و65% منهم يمتلكون أقل من 5 رؤوس من الماشية للفرد فيما يخص السلاسل الحيوانية.

أما على مستوى المساعدات المالية للدولة، فقد بلغ الدعم الممنوح للمزارعين المُجَمَّعُين حوالي 1,34 مليار درهم ممولّة من طرف صندوق التنمية الفلاحية، منها 973 مليون درهم خُصِّصت للتجهيز بأنظمة الري

الموضعي على مساحة 21.1 ألف هكتار و341 مليون درهم لاقتناء 2000 جرّار و5800 وحدات زراعية أخرى. أما بخصوص المجمّعين، فقد استفادوا من دعم بقيمة 14 مليون درهم والذي غطى الدعم المقدم لفائدة المُجَمَّعِين مقابل المساعدة والمواكبة التقنية التي يقدمها المجمّعون لصالح المزارعين المُجَمَّعين من أجل تحقيق أهداف التجميع الفلاحي.

وبهدف تحسين نجاعة استعمال مياه السقي/الري في المجال الزراعي و اقتصاد 1.4 مليار متر^3 سنويا، اعتمد المخطط عدة آليات أهمها عصرنة شبكات الرّي لتتلاءم مع متطلبات الرّي العصري، ومنح مساعدات مالية تتراوح بين 75% و100% من كلفة تجهيز آليات الرّي الموضعي (الجدول رقم 1) هذا إضافة إلى دعم الإرشاد الزراعي المائي والرفع من قدرات الكوادر والمزارعين (مومن محمد، 2020). وقد كانت النتيجة أن بلغت المساحة المجهزة بتقنيات الري الموضعي في عام 2019 حوالي 585 ألف هكتار، متجاوزة بذلك الهدف المنشود سنة قبل الموعد المحدد[5].

جدول رقم (1): نسبة المساعدات المالية لتشجيع الرّي الموضعي

<table>
<tr><th>طبيعة المشروع</th><th>المكونات وحجم التدخل</th></tr>
<tr><td rowspan="2">المشاريع الجماعية</td><td>
المشروع الجامعي للري الموضعي المرتبط بشبكات توزيع المياه تحت الضغط
<table>
<tr><th>العمليات والمكونات</th><th>نسبة الاعانة من تكلفة الاقتناء(%)</th><th>مبلغ السقف الإجمالي للإعانة بالدرهم</th></tr>
<tr><td>تجهيز الاستغلاليات الزراعية بشبكة الري تضم المكونات التالية:
المحطة الرئيسية والقنوات وموزعات الماء بالتنقيط</td><td>100</td><td>38.000 درهم للهكتار الصافي المجهز</td></tr>
</table>
</td></tr>
<tr><td>
المشروع الجامعي للري الموضعي غير المرتبط بشبكات توزيع المياه تحت الضغط
<table>
<tr><th>العمليات والمكونات</th><th>نسبة الاعانة من تكلفة الاقتناء(%)</th><th>مبلغ السقف الإجمالي للإعانة بالدرهم</th></tr>
<tr><td>تجهيز الاستغلاليات الزراعية بشبكة الري تضم المكونات التالية:
• الآبار والثقوب
• نظام الضخ
• المحطة الرئيسية والقنوات وموزعات الماء بالتنقيط</td><td rowspan="2">100</td><td>38.000 درهم للهكتار الصافي المجهز</td></tr>
<tr><td>إنشاء صهاريج تخزين المياه</td><td>50 درهم لكل متر مكعب من حجم الصهريج مع سقف إعانة محدد في 12.000 درهم للهكتار الصافي المجهز</td></tr>
</table>
</td></tr>
</table>

<table>
<tr><th>طبيعة المشروع</th><th>المكونات وحجم التدخل</th></tr>
<tr><td><u>المشاريع الفردية</u></td><td>
مشروع الري الموضعي المنجز من طرف المزارع الصغير
<table>
<tr><th>العمليات</th><th>المكونات</th><th>نسبة الاعانة من تكلفة الاقتناء(%)</th><th>سقف الإعانة بالدرهم لكل مكون</th><th>سقف الاعانة الإجمالي للعملية</th></tr>
<tr><td rowspan="8">تجهيز الاستغلاليات الزراعية بشبكة الري</td><td>الابار والثقوب</td><td rowspan="9">100</td><td>700 درهم للمتر الخطي من العمق</td><td rowspan="8">38.000 درهم للهكتار الصافي المجهز</td></tr>
<tr><td>نظام الضخ</td><td>5.000 درهم للكيلووات لقوة نظام الضخ المركب</td></tr>
<tr><td>المحطة الرئيسية</td><td>9.500 درهم للهكتار الصافي المجهز</td></tr>
<tr><td>القنوات</td><td>12.000 درهم للهكتار الصافي المجهز</td></tr>
<tr><td rowspan="3">موزعات الماء بالتنقيط</td><td>15.000 درهم للهكتار الصافي المجهز بموزعات الماء ذاتية تنظيم التنقيط.</td></tr>
<tr><td>13.000 درهم للهكتار الصافي المجهز بموزعات الماء غير منتظمة التنقيط</td></tr>
<tr><td>10.000 درهم للهكتار الصافي المجهز بالانابيب المرنة</td></tr>
<tr><td>نظام التحكم الاوتوماتيكي</td><td>3.000 درهم للهكتار الصافي المجهز</td></tr>
<tr><td>إنشاء صهاريج تخزين المياه</td><td>صهاريج تخزين المياه</td><td>50 درهم لكل متر مكعب من الحجم الإجمالي للصهريج</td><td>12.000 درهم للهكتار الصافي المجهز</td></tr>
</table>
مشروع الري الموضعي المنجز من طرف المزارعين المستغلين لمساحة أكثر من 5 هكتارات وأصغر من أو تساوي 20 هكتارا
<table>
<tr><th>العمليات</th><th>المكونات</th><th>نسبة الاعانة من تكلفة الاقتناء(%)</th><th>سقف الاعانة بالدرهم لكل مكون</th><th>سقف الاعانة الإجمالي للعملية</th></tr>
<tr><td rowspan="8">تجهيز الاستغلاليات الزراعية بشبكة الري</td><td>الابار والثقوب</td><td rowspan="8">75</td><td>500 درهم للمتر الخطي من العمق</td><td rowspan="8">28.500 درهم للهكتار الصافي المجهز</td></tr>
<tr><td>نظام الضخ</td><td>4.000 درهم للكيلووات لقوة نظام الضخ المركب</td></tr>
<tr><td>المحطة الرئيسية</td><td>7.100 درهم للهكتار الصافي المجهز</td></tr>
<tr><td>القنوات</td><td>9.000 درهم للهكتار الصافي المجهز</td></tr>
<tr><td rowspan="3">موزعات الماء بالتنقيط</td><td>11.250 درهم للهكتار الصافي المجهز بموزعات الماء ذاتية تنظيم التنقيط.</td></tr>
<tr><td>9.750 درهم للهكتار الصافي المجهز بموزعات الماء غير منتظمة التنقيط.</td></tr>
<tr><td>7.500 درهم للهكتار الصافي المجهز بالانابيب المرنة</td></tr>
</table>
</td></tr>
</table>

المصدر: صندوق التنمية الفلاحية: 2023.

أما على مستوى النتائج، فقد سجّل الناتج الزراعي الخام نموا سنويا بنسبة 5.25% في المتوسط خلال الفترة 2008 – 2018، مقارنة مع 3.8% للقطاعات الأخرى، ومقابل 2.4% خلال الفترة 1998-2007. وقد ساهم بذلك بحوالي 17.3% في النمو الاقتصادي عوض 7% ما بين 1998 و2008. بالإضافة إلى ذلك، أصبح الناتج الزراعي أقل تبعية لقطاع الحبوب و أقل تقلبا وتأثّرا بتذبذب التساقطات المطرية (الشكل رقم 2).

الشكل رقم (2): تطوّر الناتج الزراعي والتساقطات المطرية

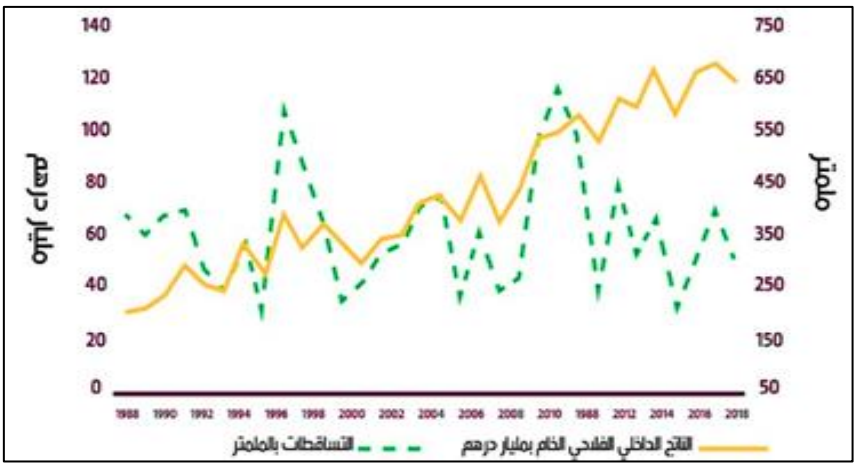

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

شهدت مختلف السلاسل النباتية نموا مضطردا وتضاعفت الإنتاجية والمردودية في العديد منها مسجلة تطورا غير مسبوق خلال الفترة 2008-2018. فقد بلغ إنتاج الحوامض 2,4 مليون طن في عام 2018 والذي يمثل ضِعْف إنتاج عام 2008 مما جعل المغرب يحتل الرتبة الثامنة عالميا. كما تم تسجيل ارتفاع هام في إنتاج الطماطم (الرتبة 4 عالميا). بدوره تجاوزإنتاج التمورضِعْف الكمية التي تم إنتاجها في بداية الفترة. أما إنتاج الأشجار المثمرة فقد بلغ معدلات غير مسبوقة خصوصا الزيتون والحوامض والنخيل.

سجّل الناتج الزراعي الخام في المغرب نموا سنويا بنسبة 5.25% في المتوسط خلال الفترة 2008 – 2018، مقارنة مع 3.8% للقطاعات الأخرى، ومقابل 2.4% خلال الفترة 1998-2007. وقد ساهم بذلك بحوالي 17.3% في النمو الاقتصادي عوض 7% ما بين 1998 و2008. بالإضافة إلى ذلك، أصبح الناتج الزراعي أقل تبعية لقطاع الحبوب و أقل تقلبا وتأثّرا بتذبذب التساقطات المطرية.

أما على مستوى التجارة الخارجية فقد عرفت صادرات المنتوجات الزراعية تطورا سنويا بنحو 8.6% حيث انتقلت قيمتها من 11.4 مليار درهم في عام 2008 إلى 27.1 مليار درهم في عام 2018. وباحتساب المنتجات المصنعة بلغت تلك القيمة (الصادرات الفلاحية الخام والمصنعة) 58.1 مليار في عام 2018، وساهمت بذلك هذه المنتوجات بنسبة 13.5% في إجمالي الصادرات السلعية. ونتيجة لذلك، تحسّن معدّل تغطية الصادرات للواردات من المنتوجات الزراعية ليصل إلى 61.9% في المتوسط خلال نفس الفترة. مع ذلك، لا يزال الميزان التجاري الزراعي يعرف عجزاً بسبب الواردات الزراعية، خاصة الغذائية، والتي تثقل كاهل فاتورة الاستيراد (الشكل رقم 3).

الشكل رقم (3): تطوّر الميزان التجاري الزراعي في المغرب (2008-2019)

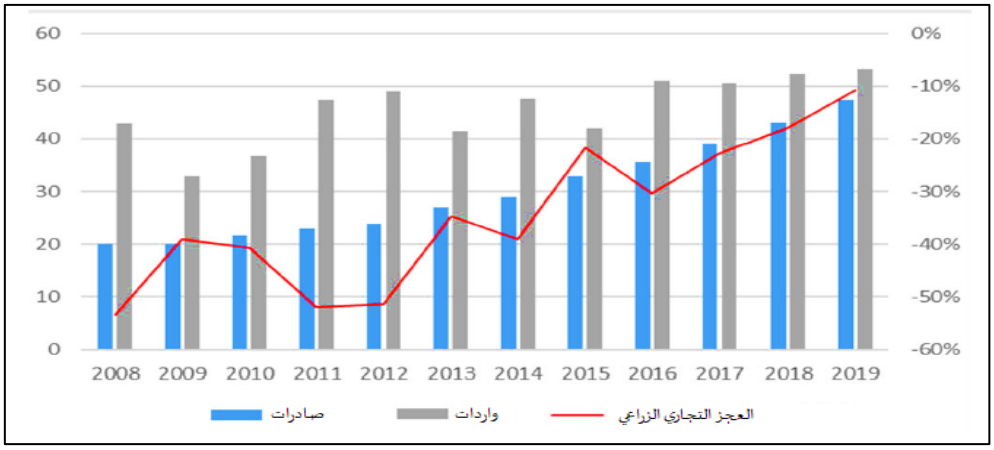

المصدر: إحصائيات مكتب الصرف. المغرب

عرفت قيمة صادرات المنتوجات الزراعية في المغرب تطورا سنويا بنحو 8.6% ، لترتفع من 11.4 مليار درهم في عام 2008 إلى 27.1 مليار درهم في عام 2018. وباحتساب المنتجات المصنعة فسترتفع تلك القيمة لتبلغ 58.1 مليار لذات العام، مثلت 13.5% من إجمالي الصادرات السلعية. ونتيجة لذلك، تحسّن معدّل تغطية الصادرات للواردات من المنتوجات الزراعية تدريجيا ليصل إلى 61.9 %في المتوسط خلال نفس الفترة.

بصفة عامة، يرجع تحسّن الإنتاج الزراعي إلى مجموعة من العوامل والتي من أهمها:

- **تطوّر ملحوظ في نسبة استعمال الوحدات العصرية.**
- **تضاعف استعمال البذور المعتمدة منذ عام 2008.**
- **ارتفاع نسبة استعمال بذور القمح المعتمدة ذات الجودة العالية إلى 50%.**
- **تحسن مستوى استعمال الأسمدة ليبلغ 95 كلغ للهكتار.**
- **الرفع أربع مرات من المساحات المسقية/المروية.**
- **تحسّن مستوى الاستخدام الأمثل لمياه السقي اعتمادا على أنظمة الري المقتصدة للماء (ارتفاع بحوالي 80%).**

وفي مجال الفلاحة التضامنية، تم إطلاق 989 مشروعًا لفائدة 730 ألف مزارع مستفيد بمختلف جهات البلاد. وقد مكنت هذه المشاريع من غرس ما يقارب 439 ألف هكتار (الزيتون، الصبار، اللوز...) وساهمت في خزن الكربون في حدود 1,9 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون. وقد تم إحداث وتجهيز 450 وحدة لتحسين المنتوج الزراعي (وحدات استخلاص زيت الزيتون، محطات التنقية والتلفيف، مراكز جمع الحليب

...)، والتجهيز الهيدروفلاحي على مساحة 83.9 ألف هكتار و إنجاز 545 كلم من المسالك (الطرق) من أجل فك العزلة وتسهيل عملية الولوج للمنتوج الفلاحي[6].

موازاة مع مشاريع الفلاحة التضامنية، شهدت المنتوجات الزراعية تطورا كبيرا بعد صدور القانون رقم 25-06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ حيث تم الاعتراف بأكثر من 60 منتوج زراعي. وقد تم تحديث ومواكبة 720 تعاونية (20 ألف مستفيد)، كما تم أيضا تسجيل 3.000 منتوج زراعي على مستوى الأسواق التجارية الكبرى والمتوسطة مع تحقيق رقم معاملات يقارب 80 مليون درهم.

بدورها، عرفت مختلف السلاسل الحيوانية تطورا ملحوظا. فعلى مستوى الإنتاج، سجّل قطيع الماشية خلال فترة مخطط المغرب الأخضر ارتفاعا فيما يخص عدد الأبقار من 2,8 مليون في عام 2008 إلى 3,3 مليون في عام 2018، والأغنام من 17 إلى 19,8 مليون، والماعز من 5,1 إلى 5,6 مليون. ويرجع تطور الإنتاج الحيواني إلى عدة عوامل أهمها: تحسين المراعي على مساحة تتجاوز 39 ألف هكتار (الفلاحة التضامنية)، وإحداث 903 نقطة ماء لتوريد الماشية، واستيراد الأصناف الأصلية وتشجيع وتكثيف النسل[7]، وتحسين احتياطي الأعلاف[8]، وتحديث وحدات الدواجن، والذي مكّن من الرّفع من إنتاج اللحوم خلال هذه الفترة (27%) والحليب (50%) واللحوم البيضاء (76%).

على المستوى الاجتماعي، ساهم مخطط المغرب الأخضر في توفير حوالي 342 ألف فرصة عمل، وزيادة عدد أيام العمل في السنة لكل عامل لترتفع من 110 يوم/سنة إلى 140 يوم/سنة وذلك بفضل التوسّع في المساحات المزروعة وتنويع المحاصيل. من جانبها، ساهمت مشاريع الدعامة الثانية في خلق 66.8 مليون يوم عمل منها 31.9 مليون يوم عمل خلال مرحلة الاستثمار و34.9 مليون يوم عمل خلال مرحلة الاستغلال. بدوره، تحسّن الحد الأدنى للأجور في القطاع الزراعي بنحو 45%، ما ساهم في تراجع نسبة الفقر الحاد بنحو 5 نقاط مئوية في الأرياف والقرى.

في المجال الاجتماعي، ساهم مخطط المغرب الأخضر في توفير حوالي 342 ألف فرصة عمل ، وزيادة عدد أيام العمل لكل عامل حيث ارتفعت من 110 يوم/سنة إلى 140 يوم/سنة وذلك نتيجة التوسّع في المساحات المزروعة وتنويع المحاصيل. من جانبها، ساهمت مشاريع الدعامة الثانية في خلق 66.8 مليون يوم عمل. بدوره، تحسّن الحد الأدنى للأجور في القطاع الزراعي بنحو 45%، مما ساهم في تراجع نسبة الفقر الحاد بنحو 5 نقاط مئوية في الأرياف والقرى.

في الجانب البيئي، وانسجاما مع السياسة الوطنية لمكافحة تغير المناخ والاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، مكّن توسيع المساحات المخصصة لزراعة و إنتاج الأشجار المثمرة في إطار مخطط المغرب الأخضر من المساهمة في الرفع من قدرة امتصاص ثاني أوكسيد الكربون لمجموع القطاع الزراعي بنسبة تتجاوز

33%. وقد ساهمت لوحدها مشاريع الفلاحة التضامنية الخاصة بغرس الأشجار المثمرة، كالزيتون واللوز والصبار، في خزن حوالي 8,6 مليون طن من الكربون في التربة.

4. التحديات

على الرغم من الإنجازات التي حققها مخطط المغرب الأخضر إلاّ أنه واجه العديد من التحديات. ففي تقرير للمندوبية السامية للتخطيط بعنوان "أي آفاق للتبعية الغذائية للمغرب بحلول عام 2025؟"، تمت الإشارة إلى أنه رغم التحسن المسجل خلال الفترة 2008-2018، إلاّ أن الأنشطة الزراعية لم تحقق ما كان منتظرا منها و اكتفت بتسجيل أداء معتدل بالمقارنة مع ما تم التخطيط له من أهداف في إطار المخطط (الشكل رقم 4). بالإضافة إلى ذلك، لم يتمكّن المخطط من تحقيق الهدف المنشود على مستوى سوق العمل، ألا وهو خلق حوالي 125 ألف فرصة عمل سنويا في المتوسط خلال فترة إنجاز هذه الاستراتيجية الزراعية.

الشكل رقم (4): الإنتاج الزراعي- الأهداف والنتائج المحققة لمخطط المغرب الأخضر (مليار درهم)

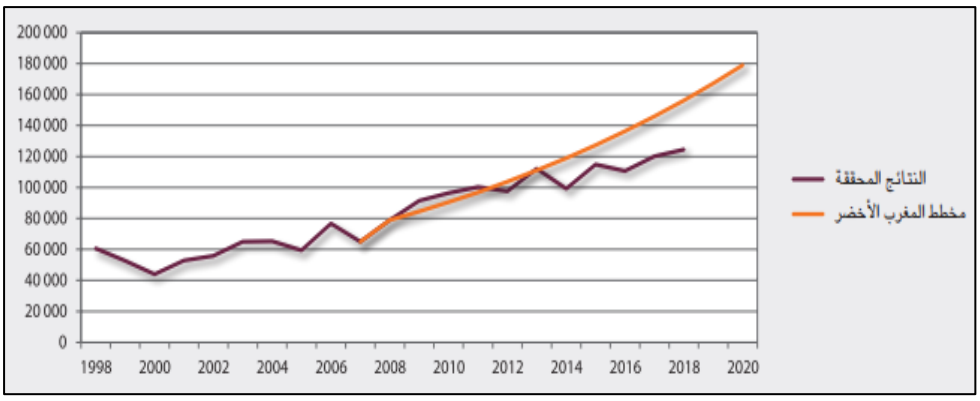

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط. المغرب.

بالرغم من الإنجازات التي حققها مخطط المغرب الأخضر إلاّ أنه واجه العديد من تحديات. ففي تقرير للمندوبية السامية للتخطيط بعنوان "أي آفاق للتبعية الغذائية للمغرب بحلول عام 2025؟"، تمت الإشارة إلى أنه رغم التحسن المسجل خلال الفترة 2008-2018، إلاّ أن الأنشطة الزراعية لم تحقق ما كان منتظرا منها و اكتفت بتسجيل أداء معتدل بالمقارنة مع ما تم التخطيط له من أهداف في إطار المخطط.

وقد تم تحديد مجموعة من العوامل وراء عدم تحقيق مخطط المغرب الأخضر لبعض أهدافه والتي يمكن عرض أهمها كالتالي:

- اهتمام كبير للمخطط بمشاريع الزراعة الحديثة والتجارية والتي يحتاج العديد منها إلى مواد خام مستوردة (Najib Akesbi, 2011).

- تركيز بشكل كبير على تشجيع الزراعات الموجّهة للتصدير، والتي يستهلك البعض منها الكثير من المياه (البطيخ، الأفوكادو، ...) وعدم إيلاء الاهتمام الكافي لتشجيع الإنتاج الموجّه للطلب المحلي والأمن الغذائي.
- الاعتماد الكبير على التكنولوجيا الحديثة والمستوردة في مجال الزراعة، والتي بإمكان المزارعين الكبار اقتناءها عكس المزارعين الصغار الذين يتعذر على أغلبهم تحمّل تكاليفها.
- عدم إيلاء الاهتمام الكافي لمشكلة التنوع البيولوجي والحفاظ على التنوع الزراعي، حيث ركّز المخطط على تطوير بعض الثروات الزراعية وتحسينها وتجهيزها وتسويقها.
- الصعوبات التي واجهت المزارعين الصغار في تحسين إنتاجيتهم، وعدم تقديم المساعدة اللازمة لتمكينهم من الوصول إلى الأسواق والمشترين.
- استفادة كبيرة لكبار المزارعين من الدعم مقارنة بصغار المزارعين بالرغم من تخصيص مخطط المغرب الأخضر دعمًا لهذه الفئة، حيث إن العديد منهم واجهوا صعوبات في الحصول على القروض والتدريب والموارد اللازمة لتحسين إنتاجهم وجعله أكثر تنافسية.

5. خاتمة

يمكن اعتبار مخطط المغرب الأخضر استراتيجية طموحة ونموذجاً يمكن للدول العربية الاقتداء بإيجابياته في التخطيط للنهوض بالقطاع الزراعي. فقد عمل على تحديد نقاط الضعف الرئيسية في هذا القطاع، وحدّد سبعة أسس ومبادئ أساسية ترتكز حول الاستثمار والتنظيم. كما تم اعتماد مجموعة من الإصلاحات المؤسسية وإطار قانوني ينظم المخطط ويشجع الشراكة مع القطاع الخاص إضافة إلى تعبئة موارد مالية جديدة.

وبالرغم من بعض التحديات التي واجهها هذا المخطط، خصوصا إعطائه الأهمية لكبار المزارعين والأولوية للزراعات العصرية والموجّهة للتصدير، إضافة لعدة معوقات والتي تزامنت مع بعض فترات تطبيقه كالتغيرات المناخية المتطرفة (ارتفاعات قياسية لدرجات الحرارة، جفاف، ...)، إلاّ أنه يمكن اعتبار حصيلة المخطط إيجابية بشكل عام حيث تم تحقيق إنجازات مهمة في مجال التنمية الزراعية. ومن بين هذه الإنجازات الرئيسية تحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي والحيواني والغابات، وتحسين الإنتاجية الزراعية بفضل الاستثمارات في البنية التحتية وتحسين تقنيات الزراعة وإدماج التكنولوجيا في عمليات الإنتاج. كما تم تنويع المنتجات الزراعية وتحسين جودتها وإدخال المزيد من الأصناف الجديدة. وتم كذلك تعزيز الصادرات الزراعية والغذائية. كما مكّن المخطط من تحسين الظروف المعيشية للمزارعين والسكان الريفيين بفضل الاستثمارات في التدريب وتوفير فرص عمل جديدة وتحسين الظروف المعيشية والصحية.

وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في إجمالي الإنتاج الزراعي خلال فترة المخطط، إلاّ أن مجموعة من التحديات، كزيادة خلق فرص عمل جذابة للشباب في قطاع الزراعة ومضاعفة فعالية الاستثمارات والسياسات الفلاحية لتعزيز مرونة الزراعة في مواجهة الصدمات وتغير المناخ في سياق حالات الجفاف المتكررة وندرة المياه، استدعت التفكير في استراتيجية زراعية جديدة تأخذ بعين الاعتبار هذه التحديات.

وقد تم ذلك بالفعل حيث تم إطلاق الحكومة استراتيجية جديدة تحت مسمّى "الجيل الأخضر 2020-2030". فإذا كان المخطط الأخضر اعتمد على تطوير سلاسل الإنتاج وميكنة القطاع الفلاحي وتنظيم المهنيين، ورفع معدلات تغطية الحاجيات الغذائية ومضاعفة الناتج الفلاحي الخام ودعم الصادرات الزراعية، ورفع حجم الاستثمارات، فإن المخطط الجديد يركّز أساسا على خلق فرص العمل للشباب وتأهيل المزارعين والرفع من مستواهم الاجتماعي والاقتصادي.

وبشكل عام، تقوم استراتيجية الجيل الأخضر على دعامتين: الدعامة الأولى تعتبر العنصر البشري أولوية في أي مسار تنموي يتعلق بتطوير القطاع الزراعي. أما الدعامة الثانية فتركز على مواصلة دينامية التنمية الزراعية وعلى تحديث وعصرنة القطاع الزراعي، وخلق جيل جديد من "المستثمرين الشباب" بهذا القطاع، إضافة إلى وضع إمكانات حديثة تستهدف خلق الثروة، وتنويع فرص العمل والارتقاء بالريف والبادية.

الهوامش

(1) تعريف منظمة الأغذية والزراعة.

(2) الغرفة الفلاحية لجهة الداخلة وادي الذهب: "المغرب الأخضر". https://agridakhla.com/?page_id=6280

(3) عرض رئيس الحكومة بالمغرب المقدم بمجلس النواب: "السياسة المائية بالمغرب". 12 ديسمبر 2022. ttps://www.cg.gov.ma/ar/node/10914

(4) الموقع الالكتروني لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات. https://www.agriculture.gov.ma

(5) كان الهدف أن تصل المساحة المجهزة بتقنيات الري الموضعي 550000 هكتار في عام 2020.

(6) الإنجازات الرئيسية لمخطط المغرب الأخضر. وكالة التنمية الفلاحية. https://www.ada.gov.ma

(7) يُمنح دعم مالي يتراوح بين 4000 و5000 درهم لكل فرد أو تعاونية عند ولادة عجل، وما بين 700 و 850 درهم عند ولادة خروف (أنظر الملحق).

(8) تساهم الدولة بنحو 30% من المبلغ المخصص لاقتناء بذور الأعلاف (أنظر الملحق).

المراجع العربية

أمل المنصوري، سعيد زروالي، خالد السودي: "أي آفاق للتبعية الغذائية للمغرب بحلول عام 2025؟". مختصرات المندوبية السامية للتخطيط. عدد 12-26 دجنبر 2019.

البنك الدولي، 2008: "تقرير التنمية في العالم:" الزراعة من أجل التنمية". chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://documents1.worldbank.org/curated/en/852841468134724491/pdf/414560ARABIC0W18082137301901PUBLIC1.pdf

رئيس الحكومة، المغرب: "السياسة المائية بالمغرب". عرض بمجلس النواب 12 ديسمبر 2022. https://www.cg.gov.ma/ar/node/10914

صندوق التنمية الفلاحية- المساعدات المالية للدولة لتشجيع الاستثمارات في القطاع الفلاحي. 2023. https://www.agriculture.gov.ma/sites/default/files/2023-05/Book%20SIAM-Fonds%20de%20d%C3%A9veloppement%20agricole-%20VA-web.pdf

صندوق النقد العربي، 2021: "التقرير الاقتصادي العربي الموحّد". chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-02/unified-arab-economic-report-2021.pdf

المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

"التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي". 2021.

.https://www.aoad.org/Arab_food_Security_Report_2021.pdf

"استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2020-2030".

https://www.aoad.org/AOADNewStatgy2022.pdf

مومن محمد، 2020: "دليل الفلاح للري الموضعي". وزارة الفلاحة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. GEP/MOR/033/SPA

وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

الإستراتيجية الجديدة للقطاع الفلاحي- الجيل الأخضر 2020-2030.

"تغير المناخ والقدرة على التكيف".

https://www.agriculture.gov.ma/ar/programme/changements-climatique-et-resilience

"الفلاحة رافعة لإنعاش العمل ورخاء العالم القروي". مراكش. المغرب. 18 أكتوبر 2018.

وكالة التنمية الفلاحية. المغرب. https://www.ada.gov.ma/

المراجع الأجنبية

Banque Mondiale, 2022 : Soutien à la nouvelle stratégie agricole "Maroc : Au commencement la mise en œuvre de la Stratégie Génération Green". Rapport n° : AUS0002149. Juin.

Ministère de l'Économie et des Finances, 2019 : "Le secteur agricole marocain : Tendances structurelles, enjeux et perspectives de développement". Direction des Etudes et des Prévisions Financières. Rabat. Le secteur agricole marocain.pdf (finances.gov.ma).

Najib Akesbi, 2011 : "La nouvelle stratégie agricole du Maroc annonce-t-elle l'insécurité alimentaire du pays ? " . Confluences Méditerranée 2011/3 (N° 78). P : 93 - 105. Éditions l'Harmattan.https://www.cairn.info/revue-confluences-mediterranee-2011-3-page-93.htm

ملحق - نماذج لبعض الإعانات والدعم

اقتناء المعدات الفلاحية

النسب والأسقف

المعدات	الدعم الإجمالي (1)		الشطر الأول (2)	
	نسبة الدعم	سقف الدعم (الدرهم)	نسبة الدعم	سقف الدعم (الدرهم)
الجرارات الفلاحية	40%	96 000	30%	72000
أدوات خدمة وصيانة الأرض المجرورة بما فيها المحدلة باستثناء الكوفركروب	40%	22 000	30%	17000
أدوات خدمة وصيانة الأرض المستمدة قوتها من الجرار	40%	96 000	30%	72000
أدوات وضع وتفريش المواد العضوية	40%	64 000	30%	48000
أدوات وضع وتفريش المواد المعدنية	40%	26 000	30%	19000
أدوات البذر (أحادية أو مركبة) وأدوات الغرس	70%	67 000	50%	48000
أدوات المعالجة للأغراس	70%	84 000	50%	60000
أدوات المعالجة البيانية لغير الأغراس	70%	39 000	50%	28000
آلة الحصاد والدرس	30%	312000	20%	208000
آلة جني البطاطس	40%	16 000	30%	12000
أدوات الحش	40%	22 000	30%	17000
الرباطات	40%	48 000	30%	36000
الدراسات وآلات تجميع وتهوية الكلأ	40%	22 000	30%	17000
آلة ذات محرك لجني الشمندر والقصب السكري	40%	960 000	30%	720000
آلة قطع أوراق الشمندر السكري	40%	90 000	30%	70000
آلة قلع وتصفيف الشمندر السكري	40%	100000	30%	80000
آلة لجمع وشحن الشمندر السكري	40%	240000	30%	180000
آلة ميكانيكية مجرورة لجني الزيتون بحركات اهتزازية	40%	320000	30%	240000
آلة ذات محرك لجني الزيتون	40%	640000	30%	480000

المعايير

المعدات	المعايير
الجرارات الفلاحية	وحدة لكل مساحة أقل من 5 هكتارات
	وحدتان لكل مساحة ما بين 5 وأقل من 10 هكتارات
	3 وحدات لكل مساحة ما بين 10 وأقل من 20 هكتار
	4 وحدات لكل مساحة ما بين 20 وأقل من 50 هكتار
	5 وحدات لكل مساحة ما بين 50 و100 هكتار
	وحدة لكل 100 هكتار إضافية عن كل مساحة تتجاوز 100 هكتار
أدوات خدمة وصيانة الأرض المجرورة بما فيها المحدلة باستثناء الكوفركروب	4 وحدات لكل جرار
أدوات خدمة وصيانة الأرض المستمدة قوتها من الجرار	4 وحدات لكل جرار
أدوات وضع وتفريش المواد العضوية	وحدة لكل جرار
أدوات وضع وتفريش المواد المعدنية	وحدة لكل جرار
أدوات البذر (أحادية أو مركبة) وأدوات الغرس	وحدة لكل جرار
أدوات المعالجة للأغراس	وحدة لكل جرار
أدوات المعالجة البيانية لغير الأغراس	وحدة لكل جرار
آلة الحصاد والدرس	وحدة لكل مساحة ما بين 50 وأقل من 200 هكتار
	وحدتان لكل مساحة ما بين 200 هكتار إلى 400 هكتار
	وحدة لكل 200 هكتار إضافية عن كل مساحة تتجاوز 400 هكتار
آلة جني البطاطس	وحدة لكل جرار
أدوات الحش	وحدة لكل جرار
الرباطات	وحدة لكل جرار
الدراسات وآلات تجميع وتهوية الكلأ	وحدة لكل جرار
آلة ذات محرك لجني الشمندر والقصب السكري	وحدة لكل مساحة ما بين 10 هكتارات وما فوق
آلة قطع أوراق الشمندر السكري	وحدة لكل جرار
آلة قلع وتصفيف الشمندر السكري	وحدة لكل جرار
آلة لجمع وشحن الشمندر السكري	وحدة لكل جرار
آلة ميكانيكية مجرورة لجني الزيتون بحركات اهتزازية	وحدة لكل مساحة أكثر من 20 هكتار
آلة ذات محرك لجني الزيتون	وحدة لكل مساحة ما بين 40 و100 هكتار
	وحدة لكل 100 هكتار إضافية عن كل مساحة تتجاوز 100 هكتار

غراسة الأشجار المثمرة

العمليات		نسبة الإعانة أومبلغ الإعانة	سقف الإعانة درهم/هكتار
- إحداث مغروسات جديدة للحوامض في اطار نظام السقي الموضعي (حتى 2020/02/05)	أصناف البرتقال (كثافة لا تقل عن 350 شتلة في الهكتار)		11 000 درهم/هكتار
	أصناف الفواكه الصغيرة متأخرة النضج (كثافة لا تقل عن 500 شتلة في الهكتار)		8 000 درهم/هكتار
	أصناف الفواكه الصغير مبكرة النضج (كثافة لا تقل عن 500 شتلة في الهكتار)		4 000 درهم/هكتار
- إحداث بساتين جديدة لأغراس النخيل	إحداث بساتين جديدة من أجل تكثيف وإعادة تأهيل واحات النخيل [1]		100 % من مبلغ إقتناء الأغراس
	إحداث بساتين جديدة من أجل توسيع واحات النخيل (كثافة لا تقل عن 100 نخلة/هكتار)	70 % من مبلغ إقتناء الأغراس	35000 درهما للهكتار
- إحداث بساتين متجانسة لأغراس الزيتون [2]	مغروسات مسقية بالتنقيط ذات كثافة تفوق أو تعادل 285 شتلة في الهكتار		5000 درهما للهكتار ابتداء من الموسم الفلاحي 2014/2015.
	مغروسات مسقية بما فيها بالتنقيط ذات كثافة أقل من 285 شتلة في الهكتار ولا تقل عن 100 شتلة في الهكتار		3500 درهما للهكتار
	مغروسات منجزة في البور ذات كثافة تفوق أو تعادل 100 شتلة في الهكتار		3500 درهما للهكتار
- إعادة غراسة بساتين الأشجار المثمرة	غراسة بعد قلع الأشجار المصابة بالفجة النارية [3]		12000 درهما للهكتار بالنسبة لأشجار الزيتون. 15000 درهما للهكتار بالنسبة لأشجار الخوخ والبرقوق والشهدية والكرز.
	إعادة غراسة بساتين الحوامض للمنطقة بمرض tristeza		28000 درهما للهكتار

(1) تمنح هذه الإعانة للفلاحين المستفيدين على شكل أغراس في إطار برامج إقتناء الأغراس المحددة من طرف مصالح القطاع المكلفة بالفلاحة.
لا يمكن الاستفادة من الإعانتين
(2) و(3) في وقت واحد بالنسبة لغراسة أشجار الزيتون.

إنعاش وتنويع صادرات المنتوجات الفلاحية ذات الأصل النباتي

1.أ صادرات المنتوجات النباتية الطرية

العمليات	الوجهة	مبلغ الإعانة بالدرهم للطن
صادرات الحوامض	نحو روسيا	50 درهم للطن على مجموع الكميات المصدرة و150 درهم للطن على الكميات المصدرة والمتجاوزة للكمية المصدرة خلال الموسم المرجعي (من 1 شتنبر2010 حتى 31 غشت 2013)
	نحو أكرانيا والصين وبلدان الخليج	500 درهم للطن على الكميات المصدرة ابتداء من 1 شتنبر2017 والمتجاوزة للكمية المصدرة خلال الموسم المرجعي (من 1 شتنبر 2000 حتى 31 غشت 2001)
	خارج الاتحاد الأوروبي	500 درهم للطن على الكميات المصدرة والمتجاوزة للكمية المصدرة خلال الموسم المرجعي (من 1 شتنبر 2000 حتى 31 غشت 2001)
صادرات الطماطم		750 درهم للطن على الكميات المصدرة خارج دول الاتحاد الأوروبي والمتجاوزة للكمية المصدرة خلال الموسم المرجعي (2008/2007)
صادرات توت الأرض		500 درهم للطن على مجموع الكميات المصدرة خارج دول الاتحاد الأوروبي

2.أ صادرات المنتوجات النباتية المثمنة

1.2.أ بالنسبة لزيت الزيتون

نوع التوضيب	جودة زيت الزيتون المصدرة	قيمة الإعانة (درهم/طن)
جميع الأنواع	جميع أنواع الجودة باستثناء زيت الزيتون الوقودية "Lampante"	2.000
معبأة في عبوات من خمسة لترات أو أقل	البكر الممتازة	4.000 (*)
	البكر	3.000 (*)
	العادية	2.000 (*)
الغير المعبأة	البكر الممتازة	2.000 (*)
	البكر	1.000 (*)
	المكررة	1.000 (*)

(*) تضاف هذه الإعانة إلى تلك الممنوحة لتصدير زيت الزيتون بجميع أنواع التوضيب وجميع أنواع الجودة باستثناء زيت الزيتون الوقودية «Lampante».

2.2.أ بالنسبة لزيتون المائدة المعبأ

- إنعاش الصادرات

كيفية التحضير	قيمة الإعانة (درهم/طن)
زيتون المائدة الكامل الحبة (باستثناء المحضر على الطريقة اليونانية) أو المكسر أو المشقوق المعبأ في علب محكمة الإغلاق «Emballages hermétique» من وزن 5 كلغ أو أقل.	1.000
زيتون المائدة المقطع على شكل دوائر أو المحشو أو المنزوع النواة أو الكامل الحبة المحضر على الطريقة اليونانية المعبأ في علب محكمة الإغلاق "Emballages hermétiques" من وزن 5 كلغ أو أقل.	1.500
زيتون المائدة المحضر على الطريقة اليونانية المنزوع النواة المعبأ في علب محكمة الإغلاق "Emballages hermétiques" من وزن 5 كلغ أو أقل.	2.000

إنتاج أبقار وأغنام وماعز مختارة النسل

العمليات		مبلغ الإعانة	
		التعاونيات والتجمعات	الأفراد
أغنام	- ذكور	850 درهم/الرأس	800 درهم/الرأس
	- إناث	750 درهم/الرأس	700 درهم/الرأس
ماعز	سلالات من أصل مستورد		
	- ذكور	750 درهم/الرأس	700 درهم/الرأس
	- إناث	650 درهم/الرأس	600 درهم/الرأس
	سلالات محلية		
	- ذكور	600 درهم/الرأس	550 درهم/الرأس
	- إناث	500 درهم/الرأس	450 درهم/الرأس
أبقار منتجة محليا	5000 درهم/لكل رأس من الأبقار مزداد إلى غاية 31 دجنبر2018		
	4000 درهم لكل رأس من الأبقار مزداد إبتداءا من فاتح يناير 2019 إلى 31 دجنبر 2020		

المصدر: صندوق التنمية الفلاحية- المساعدات المالية للدولة لتشجيع الاستثمارات في القطاع الفلاحي. أبريل 2018. www.agriculture.gov.ma/FDA

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الأول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الأرقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الأدوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسّان خضر	الثامن عشر
الأرقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الأسواق المالية	أ. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الأزمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون
نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس الثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس الثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الأربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. أحمد الكواز	الواحد الأربعون
مؤسسات والتنمية	د. عماد الإمام	الثاني الأربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الأربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الأربعون

الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الأربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الأربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الأربعون
أدوات المصرف الإسلامي	أ. حسن الحاج	الثامن الأربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الأربعون
الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الدولي	أ. صالح العصفور	الثالث والخمسون
مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها	د. أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج	د. أحمد طلفاح	الخامس والخمسون
تحليل الأداء التنموي	د. علي عبد القادر علي	السادس والخمسون
أسواق النفط العالمية	أ. حسّان خضر	السابع والخمسون
تحليل البطالة	د. بلقاسم العباس	الثامن والخمسون
المحاسبة القومية الخضراء	د. أحمد الكواز	التاسع والخمسون
مؤشرات قياس المؤسسات	د. علي عبدالقادر علي	الستون
الإنتاجية وقياسها	د. مصطفى بابكر	الواحد والستون
نوعية المؤسسات والأداء التنموي	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والستون
عجز الموازنة: المشكلات والحلول	د. حسن الحاج	الثالث والستون
تقييم برامج الاصلاح الاقتصادي	د. علي عبد القادر علي	الرابع والستون
حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية	د. رياض بن جليلي	الخامس والستون
مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والستون
اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات	أ. عادل عبدالعظيم	السابع والستون
اقتصاديات التعليم	د. عدنان وديع	الثامن والستون
إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة	د. أحمد الكواز	التاسع والستون
مؤشرات قياس الفساد الإداري	د. علي عبدالقادر علي	السبعون
السياسات التنموية	د. أحمد الكواز	الواحد والسبعون
تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية	د. رياض بن جليلي	الثاني والسبعون
التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	د. أحمد الكواز	الثالث والسبعون
قياس التحوّل الهيكلي	أ. ربيع نصر	الرابع والسبعون
المؤشرات المركبة	د. بلقاسم العباس	الخامس والسبعون
التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والسبعون
برامج الإصلاح المؤسسي	د. رياض بن جليلي	السابع والسبعون
المساعدات الخارجية من أجل التنمية	د. بلقاسم العباس	الثامن والسبعون
قياس معدلات العائد على التعليم	د. علي عبدالقادر علي	التاسع والسبعون
خصائص أسواق الأسهم العربية	د.إبراهيم أونور	الثمانون
التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي	د.أحمد الكواز	الواحد والثمانون
النمو الاقتصادي المحابي للفقراء	د.علي عبدالقادر علي	الثاني والثمانون
سياسات تطوير القدرة التنافسية	د. رياض بن جليلي	الثالث والثمانون
عرض العمل والسياسات الاقتصادية	د. وشاح رزاق	الرابع والثمانون
دور القطاع التمويلي في التنمية	د. وليد عبد مولاه	الخامس والثمانون
تطور أسواق المال والتنمية	د. إبراهيم أونور	السادس والثمانون
بطالة الشباب	د. وليد عبد مولاه	السابع والثمانون
الاستثمارات البينية العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والثمانون

فعالية أسواق الأسهم العربية	د. إبراهيم أونور	التاسع والثمانون
المسئولية الاجتماعية للشركات	د. حسين الأسرج	التسعون
البنية الجزئية لأسواق الأوراق المالية	د. وليد عبد مولاه	الواحد والتسعون
مناطق التجارة الحرة	د. أحمد الكواز	الثاني والتسعون
تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والتحديات	د. رياض بن جليلي	الثالث والتسعون
تذبذب أسواق الأوراق المالية	د. إبراهيم أونور	الرابع والتسعون
الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي	د. محمد أبو السعود	الخامس والتسعون
مؤشرات النظم التعليمية	د. رياض بن جليلي	السادس والتسعون
نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة	د. وليد عبد مولاه	السابع والتسعون
حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والتسعون
تمكين المرأة من أجل التنمية	د. رياض بن جليلي	التاسع والتسعون
الأطر الرقابية لأسواق الأسهم العربية	د. إبراهيم أونور	المائة
نظام الحسابات القومية لعام 2008	د. أحمد الكواز	المائة وواحد
تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية	د. بلقاسم العباس	المائة واثنان
الطبقة الوسطى في الدول العربية	د. علي عبدالقادر علي	المائة وثلاثة
كفاءة البنوك العربية	د. وليد عبدمولاه	المائة وأربعة
إدارة المخاطر في الأسواق المالية	د. إبراهيم أونور	المائة وخمسة
السياسات المالية المحابية للفقراء	د. وليد عبدمولاه	المائة وستة
السياسات الاقتصادية الهيكلية	د. أحمد الكواز	المائة وسبعة
خبرات التخطيط التنموي في دول مجلس التعاون الخليجي	د. رياض بن جليلي	المائة وثمانية
تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية	د. بلقاسم العباس	المائة وتسعة
سياسات العدالة الاجتماعية	د. وليد عبدمولاه	المائة وعشرة
السياسات الصناعية في ظل العولمة	د. بلقاسم العباس	المائة والحادي عشر
ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك المركزية	د. وشاح رزاق	المائة والثاني عشر
التخطيط والتنمية في الدول العربية	د. حسين الطلافحة	المائة والثالث عشر
التخطيط الاستراتيجي للتنمية	د. وليد عبدمولاه	المائة والرابع عشر
سياسات التنافسية	أ. صالح العصفور	المائة والخامس عشر
منهجية تقارير المؤسسات الدولية في تصنيف الدول حسب بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية: بين الواقعية والمبالغة	د. محمد أمين لزعر	المائة والسادس عشر
شراكة القطاعين العام والخاص كمطلب تنموي	أ. بلال حموري	المائة والسابع عشر
الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية	د. أحمد الكواز	المائة والثامن عشر
اللامركزية وإدارة المحليات: تجارب عربية ودولية	د. محمد عمر باطويح	المائة والتاسع عشر
حدود السياسات الاقتصادية	د. أحمد الكواز	المائة والعشرون
التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي	د. محمد أمين لزعر	المائة والواحد والعشرون
الدعم الفني والمنشآت الصغيرة والمتوسطة	د. ايهاب مقابله	المائة والثاني والعشرون
التدريب وبناء السلوك المهني	د. فهد الفضالة	المائة والثالث والعشرون
المخاطر الاجتماعية	د. فيصل حمد المناور	المائة والرابع والعشرون
خرائط فرص الاستثمار والمنشآت الصغيرة والمتوسطة	د. ايهاب مقابله	المائة والخامس والعشرون
رأس المال غير المادي ودوره في التنمية الاقتصادية: حالة الدول العربية	د. وليد عبدمولاه	المائة والسادس والعشرون

الاقتصاد الأخضر وتحديات التشغيل في الدول العربية	د. نواف أبو شمالة	المائة والثامن والعشرون
النمو الشامل	د. أحمد الكواز	المائة والتاسع والعشرون
تقييم أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	د.نواف أبو شمالة	المائة والثلاثون
تطوير تمويل التنمية	د. أحمد الكواز	المائة والواحد والثلاثون
البنوك التجارية وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والثاني والثلاثون
تمكين المرأة العربية في المجال التنموي	د. فيصل المناور	المائة والثالث والثلاثون
حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والرابع والثلاثون
الدول العربية وتنويع الصادرات	د. محمد أمين لزعر	المائة والخامس والثلاثون
الأثر التنموي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والسادس والثلاثون
برامج ضمان القروض وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والسابع والثلاثون
من الأهداف التنموية للألفية إلى خطة التنمية المستدامة 2030: التقييم والمستجدات	أ.د. حسين الطلافحه أ. عمر ملاعب	المائة والثامن والثلاثون
السياسات الصناعية الحديثة في تجارب الدول المتقدمة والناشئة	د. نواف أبو شماله	المائة والتاسع والثلاثون
الجدارة في العمل	د. فهد الفضالة	المائة والأربعون
التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة	د. محمد باطويح	المائة والواحد والأربعون
التخطيط الاستراتيجي واستخدام بطاقات الأداء المتوازن في بناء ثقافة التميز في المؤسسات العامة	د. عوني الرشود	المائة والثاني والأربعون
المؤسسات التمويلية غير المصرفية وتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والثالث والأربعون
تطور مفاهيم الفقر وتوزيع الدخل خلال الفترة (1960-2017)	د.علم الدين بانقا	المائة والرابع والأربعون
العمل التطوعي والتنمية	د. فيصل المناور أ. عبدالله بوعجيلة	المائة والخامس والأربعون
مرتكزات ومحددات اختيار الموقع للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	د. ايهاب مقابله	المائة والسادس والأربعون
تقييم الأثر البيئي للمشروعات التنموية	أ. عبدالله بوعجيلة	المائة والسابع والأربعون
استراتيجيات وسياسات الاستثمار في اقتصاد المعرفة في الدول العربية	د. محمد باطويح	المائة والثامن والأربعون
التعلم الريادي	د. علم الدين بانقا	المائة والتاسع والأربعون
المؤسسات الدولية وإصدار مؤشرات التنافسية الاقتصادية: أية مصداقية؟	أ. صفاء المطيري	المائة والخمسون
الحكومة الإلكترونية وجائحة (كوفيد- 19)	د. محمد أمين لزعر	
أساسيات ومؤشرات قياس الأداء لمؤسسات التمويل الأصغر	أ. عمر ملاعب	المائة والواحد والخمسون
مفاهيم ومصطلحات في مجال ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله أ. محمد عواوده	المائة والثاني والخمسون
إدارة المخاطر الاجتماعية: التخطيط وسبل المواجهة	أ.د. إيهاب مقابله د. سهيل مقابله أ. عمر ملاعب أ.د. فيصل المناور د. منى العلبان	المائة والثالث والخمسون المائة والرابع والخمسون

تطبيقات سياسات سوق العمل في الدول العربية والتجادب الدولية: الهيكل والأدوات والأداء المقارن	د. نواف أبو شماله	المائة والخامس والخمسون
تطوير العناقيد الصناعية	أ. د. وليد عبد مولاه	المائة والسادس والخمسون
بناء السياسات العامة	أ. د. فيصل المناور د. منى العلبان	المائة والسابع والخمسون
تيسير التجارة (المفهوم، المكاسب، التكاليف، ومؤشرات القياس)	أ.د. عقبة عبداللاوي د. خليفة خالدي	المائة والثامن والخمسون
التدريب أثناء الخدمة	أ.د. فهد الفضالة	المائة والتاسع والخمسون
الجوانب النظرية والتطبيقية للتميز المؤسسي- نماذج دولية رائدة	د. نواف أبو شماله	المائة والستون
دور الدبلوماسية الخضراء في تعزيز الحوكمة البيئية العالمية	د. عبدالله بوعجيله الدرسي	المائة والواحد والستون
النمو الأخضر: مدخلاً لتحقيق التنمية المستدامة	د. عبدالله بوعجيله الدرسي	المائة والثاني والستون
تحديد الاحتياجات التدريبية	أ.د. فهد الفضالة	المائة والثالث والستون
البصمة البيئية والقدرة الحيوية: مفاهيم أساسية وإسقاطات علي واقع الدول العربية	د. عبدالله بوعجيله الدرسي	المائة والرابع والستون
البصمة البيئية والقدرة الحيوية: مفاهيم	د. محمد أمين لزعر	المائة والخامس والستون

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm

المعهد العربي للتخطيط

صندوق البريد 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

: 24844061 (965)24843130 : (965)24842935

: api@api.org.kw - www.arab-api.org

تابعونا: